

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

250612 200612 12-31203 X (A)



البيان

نحن، أضخم المنظمات الدولية في مجال العمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية في العالم، مسؤولون عن تنفيذ جدول الأعمال العالمي للعمل الاجتماعي والالتزام بالعمل لتحقيق التنمية الاجتماعية. وإننا كأخصائيين اجتماعيين ومربين وممارسين في مجال التنمية الاجتماعية، نشهد الواقع اليومي الذي يعيش فيه الفقراء والنظم المتعددة لتخفيف حدة الجوع واعتلال الصحة والاستغلال. ونقدم لذلك البيان التالي إلى الدول الأعضاء التي تستجيب لاحتياجات من يعيشون في فقر، والدول الأعضاء التي تستفيد من استغلال البلدان الفقيرة.

والشعوب لا يمكن تنميتها وإدارتها بواسطة غيرها. وعلمتنا تجربتنا على الخطوط الأمامية أن الأفراد، لكي يتمكنوا من الفرار من قبضة الفقر، يتعين أن يشاركوا بشكل فعال في رسم مستقبلهم. ويتعين تمكين الأفراد من الإسهام في تقديم أفكار بشأن أفضل الممارسات، ويلزم تمكين من يتولى القيادة منهم من إقامة شراكات تعاونية مع هيئات التمويل ومديري الموارد وسائر أنظمة الدعم.

وتلزم مستويات دنيا أساسية للحماية الاجتماعية. وباعتبارنا هيئات عالمية تمثل العاملين في مجال العمل الاجتماعي الدولي والتنمية الاجتماعية، فإننا نعلم أن الفقر يكون في أشد درجاته إذا لم تتوافر نظم للحماية الاجتماعية تغطي الناس طوال حياتهم. وإننا نؤيد دعوة الأمم المتحدة إلى تأمين حد أدنى للحماية الاجتماعية في كل بلد.

والحد من الفقر هو مسؤولية عامة. ونحن، كأخصائيين اجتماعيين وممارسين في مجال التنمية الاجتماعية، نعي أن الفقر يستمر في كثير من الحالات من خلال نظم استغلالية. وإننا ندافع عن نظم التجارة القائمة على حقوق الإنسان والتسعير العادل ومعايير العمل الدولية والمسؤولية الاجتماعية للشركات وبناء القدرات وأشكال الحوار المتفق عليها التي تشكل أساس اتفاقات العرض والطلب التي تمكن جميع الأطراف من المشاركة في الفوائد وتقاسمها.

ونحن، كأخصائيين نعمل على خط المواجهة وكمربين في مجال العمل الاجتماعي وكأعضاء في المجتمعات المتأثرة، نلتزم بالمساعدة في إقامة صلات بين الأفراد الذين يعيشون في فقر والحكومات الوطنية والسلطات الإقليمية وأطر العمل الدولية. وإننا نرحب بالعمل مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة لتحقيق الرؤية المتعلقة بالقضاء على الفقر والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

التوصيات

نحث الدول الأعضاء على ما يلي:

- أن تعمل جنباً إلى جنب مع من يعيشون في فقر لإيجاد حلول.
 - أن تبني نظاماً دنيماً لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع تدعم صحة ورعاية السكان بصفة عامة.
 - أن تقوم، إذا كانت تستفيد من الاتجار مع دول فقيرة، بوضع تشريعات مبنية على مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.
-